

الفصل التاسع

الانتخابات الأمريكية وقضية السلام في «الشرق الأوسط»



obeyikan.com

المبحث الأول

الحضور العربي في الانتخابات الأمريكية (*)

والعالم كله يترقب نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على مسار العالم خلال السنوات الأربع القادمة (١٩٩٣ - ١٩٩٧م)، أصبح من الواضح أن معركة هذه الانتخابات قد حسمتها أولوية العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية. ولذلك فإن كل مرشح استطاع أن يجيد التعامل مع أوتار الشعب الأمريكي بطرحه برنامج سياسته الداخلية يتفق والمزاج العام لهذا الشعب، وفي هذه اللحظة التاريخية - هو الذي سيكسب نتيجة المعركة. في الوقت نفسه لم تشكل السياسة الخارجية وجوداً حقيقياً في معركة الانتخابات الحالية، والتي لم يعد يتبقى عليها سوى عدة أيام - حتى كتابة هذا المقال - إلى الحد الذي يتردد بين أوساط المحللين والمراقبين السياسيين بأن رؤى كل من الرئيسين المرشحين (بوش وكليتون) إزاء القضايا الدولية تكون متقاربة، إن لم تكن شبه متطابقة. وعندما طرحت قضية الصراع العربي الإسرائيلي - على سبيل المثال - بين المرشحين سعياً لكسب الصوت اليهودي أساساً، لاحظنا بعض المزايدة بين بوش وكليتون، حيث أعلن الأول على الموافقة على ضمان قروض عشرة مليارات ترزية لإسرائيل، ووافق الثاني على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإمكانية نقل السفارة الأمريكية إليها فيما بعد، بالإضافة إلى مطالبته للعرب بأن يقدموا تنازلات لإسرائيل لاستمرار عملية السلام. وعلى العكس من ذلك، فقد وافق الطرفان على صفقة الأسلحة للسعودية في إطار المصلحة الاقتصادية الأمريكية، واعتبار السعودية ومصر حليفيتين في منطقة الشرق الأوسط.

وأياً كانت الأمثلة التي تدلل على صحة ما نقول، وهي كثيرة، إلا أن التساؤل الذي

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١١/١/١٩٩٣م.

يطرح نفسه مع قرب انتهاء معركة الانتخابات الأمريكية هو: أين الحضور العربي سواء أكان مباشراً أم غير مباشر في هذه الانتخابات الرئاسية؟

ونستهدف من وراء طرح هذا التساؤل، والوقوف على مدى هذا الحضور العربي في هذه المعركة بالذات، هل كان الصوت العربي مسموعاً؟ وإمكانية تطوير هذا الوجود العربي فيما بعد؟ والذي لا شك فيه، ومن أول وهلة، أن الحضور العربي المباشر في هذه المعركة، بمعنى الاتصال المباشر من جانب الزعماء العرب أو ممثليهم من وزراء الخارجية أو غيرهم بالمرشحين الأمريكيين الثلاثة (بوش وكليتون وبيرو) لم يكن مطروحاً.

ولكن لوحظ في الوقت نفسه حضور عربي وإلى مدى معين من جانب الجاليات العربية المختلفة المنتشرة في أرجاء الولايات المتحدة، وهو ما نراه حضوراً غير مباشر، وذلك بالمقارنة برئيس الوزراء الإسرائيلي (رايين) وبعض ممثليه من الوزراء وغيرهم، الذين حرصوا على الذهاب للولايات المتحدة ومقابلة المرشحين للرئاسة، وإجراء الحوار معهم وأخذ بعض التعهدات والالتزامات إزاء أمان إسرائيل وأمنها.

الحقيقة المؤلمة هي أن الوجود العربي في الولايات المتحدة من حيث الكثافة السكانية قد اقترب من خمسة ملايين نسمة، وهو ما يقترب طبقاً للمعلومات المتاحة لدينا، من كثافة الوجود اليهودي فيها. ولكن الفرق بين الطرفين هو فرق في التأثير والنفوذ الناجمين عن التغلغل في المجتمع الأمريكي، وفهم آليات الديمقراطية في هذا المجتمع، وإجادة التعامل معها سعياً نحو ضمان المصالح العربية عامة لدى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي من جانب، ومن جانب آخر: محاولة تقييد المرشحين للرئاسة في تصريحاتهم المؤيدة لإسرائيل على طول الخط والتي قد تستخدم في إطار المزايدات الانتخابية سعياً لكسب الصوت اليهودي.

والسؤال هنا: متى يمكن للجاليات العربية أن تمارس نفس الدور اليهودي وتتجاوزه، في إجبار المرشحين الأمريكيين على أخذ ثقل الجاليات العربية في الحسبان، خصوصاً أن المجتمع الأمريكي قائم على فكرة الأقليات وجماعات الضغط، التي تلعب كل منها دوراً تأثيرياً في مسارات السياسة الخارجية الأمريكية بما يتفق والقدرة على التأثير. ومن ثم فإن النجاح الحقيقي للجاليات العربية يكمن في إمكان

تشكيل جماعة أو جماعات ضغط عربية من داخل الولايات المتحدة تضارع- إن لم تكن تفوق- اللوبي اليهودي أو الصهيوني، في ظل متغيرات العصر الذي نعيشه، خصوصاً مع اختفاء الاتحاد السوفيتي ككيان قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، انحصرت معه الأهمية الاستراتيجية بعض الشيء طبقاً لما تشير إليه أغلب مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية.

وبالنظر إلى حجم وطبيعة الحضور العربي غير المباشر في المعركة الانتخابية على الرئاسة الأمريكية، نلاحظ أن هذا الحضور تمثل في تحرك الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة، وإجراء الاتصالات مع المرشحين، وإرسال دعوات لمناقشتهم في القضايا التي تهم العرب، وعقد المؤتمرات الصحفية للتعبير عن وجهة النظر العربية، والمشاركة بكتابة المقالات في الصحف الكبرى للإدلاء بالرأي العربي في معركة الانتخابات... إلخ.

وقد أمكن رصد توجهين رئيسيين للجاليات العربية داخل الولايات المتحدة خلال المعركة الانتخابية: الأول: يضم كلاً من المعهد العربي الأمريكي والذي يديره جيمس زغبى، وأيضاً اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز، ويرأسها / ألبرت مخيير، وهما معاً ديمقراطيان ولهما اتصال مباشر بل وعضوية بالحزب الديمقراطي، ومن ثم يشاركون في تأييد الديمقراطيين ومرشحهم كليتون للرئاسة. أما التوجه الثاني: فهو يضم كلاً من اللجنة الوطنية للعرب الأمريكيين، ويرأسها جورج سالم، وقد شكلت لجنة العرب الأمريكيين لإعادة انتخابات بوش وكويل / ١٩٩٢م، وكذلك مجلس العرب الأمريكيين الجمهوريين لمنطقة واشنطن ورئيسه د. جميل شامى. والتوجه الثاني يشير إلى تأييد الجمهوريين ومرشحهم جورج بوش، باعتبار أنه يساند العرب، وسعيًا نحو تأييد واستمرارية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وإنه قال لإسرائيل لا، فإن المصلحة العربية تقتضى المساهمة فى إعادة ترشيحه مرة أخرى. ويستندون فى دعواهم بتأييد المرشح الجمهورى إلى أن ٩٠٪ من اليهود الأمريكيين أعضاء بالحزب الديمقراطى. أما التوجه الأول، فيشير إلى، وعلى حد قول الممثل الرئيسى لهذا التوجه وهو / جيمس زغبى: أن كليتون يشدد على قبوله بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويتفق مع بوش فى موضوع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة، وفى الوقت نفسه يجذب مبدأ الأرض مقابل السلام. ولذلك فإنه «بالقدر» الذى لا يرى بوش إلى جانب العرب كما يتصورون فإنه لا يرى كليتون ضد العرب كما يعتقدونه.

كما أن زغبى يشير فى أحد تصريحاته الصحفية بالقول، إلى أن على العرب أن يعرفوا أن نصف اليهود الذين يريدون كليتون ينتمون إلى منظمة الأمريكيين من أجل السلام الآن، وهؤلاء يتبنون موقفاً تجاه عملية السلام لا يختلف عن موقفنا. والنقاش بين هؤلاء وبين الآخرين داخل حملة كليتون الانتخابية دائر حالياً. . وكما أنه لا يوجد موقف محدد لليهود الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط، فإن نصف اليهود الذين يحيطون بـ «كليتون» حالياً يؤمنون بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال. وتأكيداً لوجهة نظر هذا الاتجاه، فإن «مايكل ماندلبارم» - أحد مستشارى كليتون المحابين لإسرائيل وبشكل استفزازى - تمت تعريته ورفض أفكاره عندما ذهب لمحاورة جماعة الأمريكيين من أجل السلام الآن. . فى يوليو ١٩٩٣م أثناء انعقاد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى. بالإضافة إلى أن كليتون أرسل إلى الفلسطينيين رسائل يؤكد فيها أن عدداً كبيراً من القيادات التى عملت معه سيسند إليهم مناصب فى إدارة كليتون للتعامل مع عملية السلام، ومن بينهم الرئيس السابق كارتر، الذى قد تعهد له بمهمة الإشراف على عملية السلام.

وفى الوقت الذى كانت الجهود تبذل فيه من جانب الجاليات العربية لتأييد كليتون داخل الحزب الديمقراطى، فقد نجحت الصحافة اليهودية الأمريكية من أمثال «المجلة الأسبوعية إلى الأمم» بعد هجومها المستمر على الأمريكيين من أصل عربى فى الحزب الديمقراطى فى إزاحة النائبة الديمقراطية من ولاية أوهايو من أصل عربى - من منصبها كرئيس مشارك للجنة البيان الانتخابى للحزب فى آخر لحظة، ولم تعط الفرصة للتحديث خلال المؤتمر. وهذا يدل على مدى وحجم الصراع العربى اليهودى داخل الحزب الديمقراطى الذى ينتمى إليه غالبية اليهود الأمريكيين.

وعلى أى حال، فإنه يلاحظ، إذن، حضوراً عربياً فى هذه الانتخابات الأمريكية بصورة تكاد تكون أفضل من المعارك السابقة، ولكن المشوار ما زال طويلاً، ويحتاج إلى جهود كبيرة، وقدرة عالية على التغلغل داخل المجتمع الأمريكى، وتوافر القدرة على التعامل مع آليات النظام الأمريكى الديمقراطية، واستخدام السبل كافة لتكوين جماعات مؤيدة للحق العربى داخل كل المستويات الإعلامية والسياسية والحزبية، وداخل جماعات الضغط المختلفة من الجاليات الأخرى، وإجادة التعامل مع منطوق الأقليات الذى يسود الولايات المتحدة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا برؤية عربية مباشرة

تستطيع أن توظف الجاليات العربية المنتشرة فى الولايات المتحدة بما يخدم قضايا العرب ومصالح أمنهم القومى . ولا نرى فى توزيع الجاليات العربية بين الانتماء لآى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى أى غضاضة، بل على العكس : يمكن فقط استعمار هذا الوضع فى ضوء فهم قواعد اللجنة والتعامل بوعى مع مبدأ توزيع الأدوار للجاليات العربية داخل النظام الأمريكى .

ولا يجب أن نتناسى أنه لا يزعجنا من ينجح فى الانتخابات الأمريكية، لكن الذى يزعجنا هو أن نتغافل عن حقيقة مؤداها بأن العرب هم وحدهم القادرون على التأثير فى مجريات عملية السلام، ولن يقدم لهم ما يشتهون، إلا بالقدر الذى يبذلون فيه من الجهد، والقدرة على توظيف قدراتهم الفعلية، وهى جد كثيرة وبلا حدود . وطالما أن السياسة لها أبعاد متعددة، وليس بعداً واحداً، لذلك، فلا خوف من المستقبل طالما أدركنا ذلك .

المبحث الثاني

السلام في «الشرق الأوسط»

بين الجمهوريين والديمقراطيين(*)

يبدو أن إعصار «أندرو» الأخير (عام ١٩٩٢م) الذي عصف بولايتين ودمر ما دمر فيهما، جاء ليحدد الدائرة الكبرى في التنافس الانتخابي بين بوش وكليتون، على أنها الدائرة الداخلية. ومن ثم فإن الاهتمام بالشئون الخارجية للولايات المتحدة في هذا الوقت لا يشكل مساحة كبيرة لدى الناخب الأمريكي، ولذا فإن احتمالات فوز الذي يهتم جداً بالسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية تتضاءل كل يوم، وهذا ما سبق لنا الحديث عنه.

ومع ذلك، فإن التنافس الحادث الآن بين الجمهوريين والديمقراطيين على «الشرق الأوسط» خصوصاً على مصلحة إسرائيل، هو تنافس في الواقع على صوت الناخب اليهودي، وليس على صوت الناخب الأمريكي عموماً.

ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى أن آراء المرشحين للرئاسة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي في هذا الوقت ترتبط كثيراً بالعملية الانتخابية، وهذا لا يجب أن يدعونا إلى التكاسل والتراخي، على أن نكون بلا وجود في الانتخابات الأمريكية.

فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن التأييد المطلق لإسرائيل كان من نصيب الجمهوريين، وبخاصة أنهم يحكمون أكثر. فمنذ الستينيات، لم يحكم الولايات المتحدة رئيساً ديمقراطياً سوى جون كينيدي الذي قتل بعد فترة قليلة من حكمه للفترة الأولى، وأكمل جونسون فترته، والرئيس كارتر (١٩٧٦ - ١٩٨٠م)، بينما حكم الجمهوريون الولايات المتحدة طوال هذه الفترة (حوالي ربع قرن).

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٩٢م.

والحديث عن الديمقراطيين الذين حكموا من قبل له دلالة، حيث أعلن «جون كنيدي» تأييده للقضية الفلسطينية، وأسهم «كارتر» في إتمام أول اتفاق بين مصر وإسرائيل فيما يعرف باتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة الإسرائيلية المصرية عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩م، وذلك في إطار الصراع العربي الإسرائيلي. والمتابع لتصريحات الديمقراطيين خلال حملاتهم الانتخابية يجدهم قد أسرفوا في التأييد والوعود للإسرائيليين بهدف كسب أصوات اليهود. ولو نظرنا إلى تصريحات «دوكاكيس» المرشح للرئاسة في عام ١٩٨٨م في مواجهة بوش الجمهوري، نجد أنه قد أسرف كثيراً في عودته لإسرائيل، ومنها اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ووسط المعركة الحالية «بين بوش وكلينتون»، نجد الرئيس بوش يعلن من خلال برنامج حزبه الجمهوري: ضرورة توفير المساعدات الأمنية على نطاق واسع لإسرائيل، ومعارضة قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني جديد يهدد أمن إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الوقت الذي يتحقق فيه أمن إسرائيل، والتركيز على أهمية استمرار دعم عملية السلام بالشرق الأوسط. في الوقت نفسه يبذل فيه الرئيس بوش كل جهده في سبيل إنجاز شيء ملموس بين العرب وإسرائيل لدعم موقفه الانتخابي، باعتبار أنه إنجاز في السياسة الداخلية. ولهذا، فقد وافق على منح ضمان القروض لإسرائيل والبالغة عشرة مليارات، وذلك لكسب الصوت اليهودي داخل الولايات المتحدة.

وهو بهذا يحاول أن يقدم سلوكاً للجمهوريين في تحقيق إنجاز على طريق إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن أن يفاخر به تاريخياً ليقضى على الإنجاز التاريخي السابق للديمقراطيين إبان فترة حكم الرئيس كارتر.

أما كلينتون الديمقراطي، فهو يسرف في تأييد إسرائيل، وذلك باعترافه بأن القدس عاصمة إسرائيل، وأنه يؤيد إسرائيل بوصفها حليفة الولايات المتحدة الوحيدة في الشرق الأوسط، ويطالب بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما يطالب العرب بتقديم تنازلات لإسرائيل في محادثات السلام الجارية الآن حفاظاً على أمنها. ومما أشار إليه خلال الأيام الأخيرة أن أمريكا باعت كميات ضخمة جداً من الأسلحة للدول العربية، وأن ذلك يهدد أمن إسرائيل «التي يجب أن تظل أقوى دولة في المنطقة كما وكيفاً».

ووصف إسرائيل بأنها رمز الحرية وواحة التحرر ومأوى المهاجرين ، و«أن المقاطعة العربية غير مشروعة وغير قانونية وهي حرب اقتصادية ولا بد أن تنتهي ، ولذلك فإن إنهاء هذه المقاطعة شرط لحصول السعودية على صفقة الطائرات التي تعاقدت على شرائها من الولايات المتحدة» . ولمحاولة إثبات تناقض كليتون إزاء إسرائيل ، ذكر ذلك الاتهام الأخير الذي وجهته زوجة نائب الرئيس الأمريكي الحالي «دان كويل» إلى زوجة كليتون بأنها سبق لها تمويل الفلسطينيين خلال رئاستها لمؤسسة العالم الجديد في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ م . وفي الوقت الذي حققت فيه إسرائيل بعد فوز إسحاق رابين برئاسة الوزراء ، بعض الإنجازات بحصولها على موافقة بوش على ضمان القروض ذات عشرة المليارات مقابل السعى نحو الإسراع بإنجاز اتفاق ما مع العرب قبل الانتخابات الأمريكية ، وتم ذلك بعد زيارة بيكر لإسرائيل ، ثم زيارة رابين للولايات المتحدة ومقابلة الرئيس بوش ، في الوقت نفسه الذي سعى رابين لمقابلة كليتون المرشح المنافس لبوش على الرئاسة ، وذلك سعياً نحو كسب وده والحفاظ على تصريحاته وتأييده لإسرائيل فيما لو فاز في الانتخابات القادمة . أي أن إسرائيل تسعى للكسب والحفاظ على مصالحها من خلال الاتصال بجمع الأطراف المتنافسة في الانتخابات الأمريكية دون قيد على حركتها أو حساسية ما كما هو معهود لدينا نحن العرب .

ومن ثم يتضح أن الديمقراطيين وإن أسرفوا في وعودهم المؤيدة لإسرائيل ، إلا أن الثابت تاريخياً تأييدها للدولة الفلسطينية في عهد كينيدي بعد توليه الرئاسة ، وتحقيق أول اتفاق مصري إسرائيلي في عهد كارتر .

ولذلك فلا يمكن التحرك على أساس أن كليتون إذا فاز في الانتخابات المقبلة سيكون مع إسرائيل وضد العرب طبقاً لتصريحاته ، وإنما ستحكم سلوكياته ومواقفه فيما بعد متغيرات كثيرة ، ومن أهمها أن يكون هناك موقف عربي قوى في مواجهته ، ثم الظروف الإقليمية والدولية ، كما أنه في الوقت الذي يتضح فيه أن الجمهوريين يسعون إلى إنجاز اتفاق تاريخي بين العرب وإسرائيل أو بين الفلسطينيين وإسرائيل على عكس مواقفهم التاريخية المدعمة لإسرائيل منذ الستينيات فإن الرغبة في هذا الإنجاز تأتي في إطار دعم موقف الرئيس بوش في الانتخابات المقبلة .

وهكذا، يتضح أن الموقف بين إسرائيل واليهود عموماً - من جانب كل من المرشحين للرئاسة الأمريكية - يأتي في إطار السعي نحو كسب أصوات اليهود الأمريكيين، وليس بالضرورة عداً للعرب. وهو ما لا يجب أن يزعجنا كثيراً. وهذا ما يقودنا إلى ضرورة لفت أنظار العرب إلى سرعة الحركة خلال الأيام القادمة داخل الولايات المتحدة، وذلك من خلال الاتصال بالديمقراطيين، والحوار مع كليتون لإشعاره بالوجود العربي عند اتخاذ قراراته بشأن إسرائيل والعرب. ومن ثم فإن جعل الساحة خالية دائماً أمام إسرائيل داخل الولايات المتحدة ليس في صالح العرب، والأمل أن يتحقق يوماً ما أن تكون التصريحات الصادرة من المتنافس على الرئاسة الأمريكية متوازنة بين العرب وإسرائيل فحسب.

المبحث الثالث

السلوك السياسى لإدارة كلينتون

إزاء السلام والقضايا العربية (*)

من الثوابت فى تحليل الانتخابات الأمريكية، واتجاهات الناخب الأمريكى تجاه المتنافسين على مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض، أن السياسة الخارجية لا تمثل قضية قابلة للجدل والعراك، إلا إذا تداخلت فى إحدى جزئياتها مع القضايا الداخلية التى تمثل بؤرة اهتمامات الرأى العام الأمريكى بصفة رئيسية. ولذلك مفاده لا يرهق المرشحون أنفسهم فى ضرورة بذل الجهد لتحديد رؤاهم فى كل القضايا الخارجية على العكس من القضايا الداخلية. وإذا كانت هذه المقولة قد تصاعدت درجة صوابها منذ تفكك الاتحاد السوفييتى فى نهاية ١٩٩١م، وانعكس هذا على أول انتخابات أجريت فى الولايات بعد هذا الحدث، وذلك فى نوفمبر ١٩٩٢م، واستطاع المرشح الشاب كلينتون أن ينجح آنذاك ببرنامج عمل داخلى فى مواجهة بوش صاحب الانتصارات الضخمة فى السياسة الخارجية، إلا أن ذلك قد تأكد أيضاً فى انتخابات عام ١٩٩٦م، حيث تأصلت مقولة سيادة القضايا الداخلية وهيمنتها على القضايا الخارجية. وقد كانت الإنجازات الاقتصادية فى المجال الداخلى والتى استطاع كلينتون أن يحرزها خلال السنوات الأربع الماضية وأحرزها خفض عجز الموازنة، وتوفير حوالى (١٠) ملايين فرصة عمل جديدة لمواجهة شبح البطالة. . إلخ، وبرغم محدودية هذه المنجزات، إلا أنها كانت الوسيلة لتمسك الشعب الأمريكى بوصفه القادر على المزيد من هذه الإنجازات فى السياسة الداخلية. وعلى هذا النحو فإن الوضع الخارجى يتيح للرئيس الأمريكى مجالاً أكبر للحركة، وحرية أكبر فى العمل، وذلك بشرط أن ينجز فيه إنجازاً يستطيع أن يفاخر به من جانب، ومن جانب آخر لا يتعارض مع أى إنجازات داخلية، ومن جانب ثالث لا يؤدي إلى فقدان ضحايا أمريكيين فى الخارج لعدم تأليب

(*) نشرت فى مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ١٩٩٧م، والملف الاستراتيجى بتاريخ فى ديسمبر ١٩٩٦م.

الرأى العام على الرئيس . وهذه هى حدود سقف الحركة فى المجال الخارجى للرئيس الأمريكى بصفة عامة .

وفى معركة ١٩٩٦م ، حاول المرشح الجمهورى روبرت دول ، أن يبرز أهمية السياسة الخارجىة فى المعركة الانتخابىة ، بأن وجه للرئيس كلىنتون انتقادات عنيفة خلال الأشهر الستة السابقة على الانتخابات . حيث بدأها بخطاب فى ٩ مايو نشرته صحيفة واشنطن پوست ، اتهم فيه إدارة كلىنتون بالفشل فى سياسته الخارجىة تجاه آسيا والصين خصوصاً دون بقية مناطق العالم . وفى خطاب آخر فى ٢٦ يونيه خصصه للسياسات الخارجىة ، هاجم دول سياسة كلىنتون تجاه أوروبا ، ووصفها بالتردد والضعف وعدم الحسم ، شأنها شأن بقية مناطق العالم المهمة والحيوية ، وفى لقاءات كثيرة أخرى انتقد القرار السلبي فى الصومال ، والفشل الذريع فى البوسنة ، وعدم الإنجاز لأى سلام حقيقى فى الشرق الأوسط . . إلخ ، وأن هذا يرجع إلى سياسة كلىنتون الخارجىة التى تتسم بالضعف والازدواجىة والتردد والافتقار إلى التكامل مما يسهم فى تقويض المصالح الأمريكىة ويضر بمصداقية الولايات المتحدة . وعلى الجانب الآخر فإن كلىنتون كان يتجاهل الرد على الانتقادات الموجهة له فى مجال السياسة الخارجىة ، إلا أنه قد وجد نفسه مضطراً للرد إزاء تصاعد الهجوم وحملة النقد الواسعة والمخططة من جانب الجمهوريين . حيث خصص خطاباً للشئون الخارجىة فى «ديترويت» فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦م للرد وتوضيح قراراته ، وأشار إلى رأيه فيما يتعلق بتوسيع عضوية حلف شمالى الأطلنطى بحلول عام ١٩٩٩م المواكب للذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الحلف . . إلخ .

وقد اتضح حجم السياسة الخارجىة وقضايا العلاقات الدولية فى المناظرتين اللتين عقدتا بين المرشحين «دول» ، و«كلىنتون» يومى ٧ ، ١٧ (أكتوبر) . حيث استغرقت القضايا الخارجىة حوالى نصف وقت المناظرة الأولى ودار فيها قضايا الدور الأمريكى الدولى بين الاستمرارية والانعزالية ، وكذلك قضايا الشرق الأوسط ، والعراق ، والصومال ، والبوسنة ، وأيرلندا .

بينما المناظرة الثانية لم تشهد - برغم طول وقتها بالمقارنة بالأولى - أى إشارة لأى قضية خارجية باستثناء سؤال واحد فقط تعلق بالشرق الأوسط دار حول رد كل منهما فى حالة طلب الرئيس الفلسطينى عرفات لقوات أمريكىة للوجود فى الضفة الغربية .

ومن ثم فقد تأكد من خلال المناظرتين وحجم الصراع بين المرشحين فى انتخابات

١٩٩٦م، المدى الكبير الذى ذهبت إليه درجة انحسار السياسة الخارجية فى خضم عملية التنافس على معركة الرئاسة الأمريكية، وهذا ما أكدته مجلة التايم الأمريكية فى عددها الأخير السابق على الانتخابات، ويبقى السؤال هنا: ماذا بعد أن نجح كلينتون؟ أو بلغة أخرى ماذا بعد أن استمر كلينتون لفترة ثانية فى حكم الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما الخطوط العامة التى ستحكم حركته فى السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية ومشكلاتها المختلفة؟ هل ستستمر فى نفس الاتجاه الذى كان سائداً فى فترته الأولى؟ أم يمكن أن نلاحظ تغييراً ما فى الفترة الثانية؟ وإذا كان هذا محتملاً فما الأسباب وتداعياتها؟ ويمكن تناول ذلك كما يلى :

أولاً - حدود حرية الحركة أمام كلينتون

فى ضوء الافتراض السابق الذى يعززه الواقع، وخصوصاً فى تجربتي ١٩٩٢م، ١٩٩٦م الانتخابيتين، حيث سادت القضايا الداخلية، وانحسرت القضايا الخارجية، فسيكون للرئيس الأمريكى عموماً مهما كانت توجهاته حرية حركة أكبر فى مجال السياسة الخارجية بصفة عامة وبغض النظر عن منطقة دون أخرى. ويعزز من ذلك أيضاً عدد من النقاط هى :

١ - أن الرئيس كلينتون سيحكم فترة ثانية، ومن المعروف؛ أن أى رئيس أمريكى يكون فى الفترة الثانية أقل إذعائاً للضغوط، وأكثر ميلاً لأن يتخذ القرارات الكبيرة والتحولية بما يسهم فى دخوله سجل التاريخ الأمريكى لتذكره الأجيال باستمرار، ولذلك فإن كلينتون سيكون أكثر ميلاً للفعل فى المجال الخارجى والمبادرة بما يمكن أن يترك له أثراً باقياً فى سجله.

٢ - توافر قدرة لدى الرئيس كلينتون على اكتساب مهارات فى الحركة والخبرة فى السياسة الخارجية، لم تكن موجودة لديه من قبل. حيث كانت اهتماماته داخلية قبل ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة بصفته حاكماً لولاية أركانسو، وأن توافر هذه الخبرة لديه واكتسابه لهذه المهارات على مدار السنوات الأربع السابقة (طوال فترة حكمه الأولى) ربما تكون قد أعطته الفرصة لتكوين رؤية شبة متكاملة - إن لم تكن شاملة - عن الأوضاع العالمية وقضايا النظام الدولى والإقليمى. وهذا بدوره يسمح له بالحرية فى الحركة والمبادرة أيضاً فى المجال الخارجى.

٣- عدم وجود خلافات كبيرة مع الكونغرس (النواب والشيوخ)، في السياسات الخارجية، وإن وجدت، فهي خلافات هامشية ومحدودة، قد تتعلق بالميزانية والمعونات، وإرسال الجنود الأمريكيين، وبعض الخلافات المحدودة في الشرق الأوسط وبخاصة إسرائيل وضرورة المزيد من دعمها، وبالتالي فإن محدودية هذه الخلافات قد تؤدي بدورها إلى عدم وجود قيود على حركة الرئيس كلينتون في مجال السياسة الخارجية، وتتيح له الفرصة لمزيد من حرية الحركة متى أراد أن يمارس ذلك.

٤- أن القضايا الدولية التي تشغل عالم اليوم تدور حول محورين هما الاقتصاد وما يتعلق بالتجارة الدولية من ناحية، والناحية الأخرى هي الأمن ومقاومة الإرهاب وفرض السلام. وأن فرصة كلينتون للتفاعل مع هاتين القضيتين العالميتين وإحراز مكسب فيهما ستعطي له فرصة كبيرة في تحقيق أهدافه كصانع سياسة متميز من ناحية، ومن ناحية أخرى سيستطيع أن يخدم أهدافه في السياسة الداخلية بدرجة أكبر مما ستسهم في تعزيز فرص المرشح الديمقراطي القادم، وهو هدف استراتيجي لا أعتقد أنه يغيب الآن عن مخططي الحزب الديمقراطي ولا عن صناع سياسة كلينتون نفسه.

ثانياً. مجالات الحركة الخارجية في المنطقة العربية

لا شك في أن ما أثير في خضم الحملة الانتخابية من جانب كلينتون إزاء المنطقة العربية تمحور حول قضيتين أساسيتين: الأولى هي قضية الشرق الأوسط والسلام بين العرب وإسرائيل، وقد كانت شغله الشاغل حتى عشية التصويت على كرسى الرئاسة في الخامس من نوفمبر ١٩٩٦م. والثانية هي قضية العراق وكيفية التعامل مع النظام العراقي وجوانب هذه المشكلة، وهو ما ظهر في المناظرة الأولى بين المرشحين يوم ٧ أكتوبر الماضي. وبالتالي لم يحدث أي تناول للقضايا الأخرى كقضية ليبيا والحصار المفروض عليها، أو قضية السودان، أو قضية إيران، أو قضايا الإرهاب أو التعاون الإقليمي وغير ذلك. فبالنسبة لمجال العمل في قضية السلام في الشرق الأوسط، أشار كلينتون في مناظراته الأولى إلى «أنه لدينا سياسة ثابتة لدعم وسائدة السلام وأمن إسرائيل، وأن المفاوضات قد بدأت، وأن عملية السلام تتحرك، وأن كل القادة في الشرق الأوسط لن يتوقفوا عن بذل الجهد لحل المشكلات بينهم، بمساندتنا. فالأساس عندنا: «وقف العنف، وبدء المحادثات، والالتزام بالمفاوضات» وعلى المستوى العملي

فإن الرئيس كليتون كلف وزير الخارجية كريستوفر، ومساعدته «روس»، وذلك لدفع المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإنجاز اتفاق حول «الخليل»، واستمر هذا الوضع حتى قبيل إجراء الانتخابات الأمريكية بساعات. وهو ما يعكس إصرار كليتون على حيوية قضية الشرق الأوسط بالنسبة له كمجال حركة. فضلاً عن سبق دعوته لما سمي بقمة واشنطن دعى إليها «الرئيس الفلسطيني ورئيس وزراء إسرائيل وملك الأردن (حسين)»، بينما اعتذر الرئيس مبارك عنها في أوائل أكتوبر ١٩٩٦م، وذلك في إطار قوة الدفع لهذه القضية بغض النظر عما آلت إليه. وهذا يذكرنا بنفس الوضع في عام ١٩٩٢م، حيث كانت قضية الشرق الأوسط لدى الرئيس السابق (بوش) ذات أهمية حتى آخر لحظة كمجال للحركة.

أما بالنسبة لقضية العراق، فإن كليتون أشار إلى أن التصرف المناسب من الناحية الاستراتيجية كان هو أن نقلص قدرة صدام على تهديد جيرانه وقد فعلنا ذلك بتوسيع ما يسمى منطقة حظر الطيران وزيادة الرقابة التي يقوم بها الحلفاء للمجال الجوي لتمتد من حدود الكويت إلى ضواحي بغداد، وكان هذا هو التصرف السليم الذي فعلناه. فضلاً عن أننا تعلمنا من التجربة أنه عندما نعطيه بوصة واحدة فسوف يأخذ لنفسه ميلاً كاملاً، وأن ما حدث هو أن بعض حلفائنا لم يؤيدوا ما فعلناه في البداية، وأعتقد أن معظمهم يعتقدون الآن أننا فعلنا الشيء المناسب.

وهذا يشير إلى أن كليتون كان يعتقد في صحة ما فعله، لكن دون نكران، لرفض الحلفاء لما فعله، ولهذا تأثيره على قراراته فيما بعد عند التعامل مع هذه القضية.

ثالثاً. احتمالات الحركة الخارجية في المنطقة العربية

أمام الرئيس كليتون عدد من القضايا المهمة في المنطقة العربية، عليه أن يحسمها في خلال فترة حكمه الثانية، وهي قضايا لها ملفات مفتوحة، لا أعتقد من البداية أن الفترة القادمة يمكن أن تنتهي بدون حسمها. ولننظر في احتمالات مسار هذه القضايا من زاوية الفعل الأمريكي في عهد الفترة الثانية لـ «كليتون» وذلك على النحو التالي:

١. قضية السلام في الشرق الأوسط

من المتوقع استمرار منهج الرئيس كليتون في التعامل مع القضية، وذلك بالتوازن بين التشدد العربي من جانب، والتشدد الإسرائيلي في عهد نتنياهو من جانب آخر.

وأن الإنجاز الشامل فى هذا الطريق قد يعتره بعض العثرات ويستلزم بعض الوقت . لكن قد يمكن تشجيع الأطراف العربية على المزيد من الاندماج فى عملية السلام بمختلف جوانبها الأمنية والاقتصادية ، وأن يتم ثمة إنجاز على الجانب الفلسطينى ، ويمكن أن يتم البدء بالانسحاب الإسرائيلى من الخليل ، مع دعم السلطة الوطنية الفلسطينية . وستستمر فترة الرئيس كليتون الثانية فى الإنجاز التدريجى على مسار هذه القضية ، ولا بأس من ممارسة بعض الضغوط غير المحسوسة على الطرف الإسرائيلى لإدخاله فى الاتفاقات مع الأطراف العربية مع مزيد من الدعم الأمنى والاقتصادى على غرار ما حدث فى مرحلة المصالحة مع مصر ، ويمكن أن تستمر فترة التردد فى العلاقات بين أمريكا وكليتون وإسرائيل نتيهاهو ، حتى يعدل الأخير مساراته ويخفف تشدده ، أو يرحل لتأتى حكومة العمل الأقل تشدداً والأكثر حماسة للسلام من الليكود .

٢- قضية العراق

من الممكن أن يتم تخفيف الحصار تدريجياً بعد قبول الولايات المتحدة لاتفاق «النفط مقابل الغذاء» ، وهو ما أكده الرئيس كليتون فى مؤتمره الصحفى عقب نجاحه فى الانتخابات . ولكن الإصرار الأمريكى على إسقاط نظام صدام قد يكون أحد الأهداف الأساسية خلال المرحلة القادمة من ناحية ، وقد يكون الوسيلة لإنهاء الحصار على العراق ، والمبرر الذى يستطيع أن يخرج به كليتون أمام رأى العام لحل «المشكلة العراقية» .

٣- قضية «ليبيا وأزمة لوكيرى»

فى ضوء التغييرات التى يمكن أن يشهدها فريق العمل للرئيس كليتون فى الفترة الثانية ، وفى ضوء تزايد الدور الأوروبى فى المنطقة ، وبخاصة الدور الفرنسى المؤيد لحل القضية الليبية وإنهاء الأزمة ، الذى يتلاقى مع الرغبة العربية ممثلة فى قرار مجلس جامعة الدول العربية بالحل الوسط للموضوع ، فإنه من المتوقع أن تشهد هذه القضية انفراجة تدريجية وتغيراً فى السياسة الخارجية الأمريكية إزاءها . وإن كنت أتوقع أن يرتبط ذلك بالانفراجة فى قضية الشرق الأوسط ، خاصة وأن ليبيا من أشد المعارضين للمنهج السلامى مع إسرائيل ، حيث إن المسألة تمثل منظومة متكاملة فى الإدراك الأمريكى .

٤. قضية السودان والحصار المفروض عليه

ليس من المتوقع، فرض المزيد من الحصار عليه في ضوء توافر المعلومات عن رحيل أو هروب الأشخاص المتهمين بمحاولة الاشتراك في اغتيال الرئيس مبارك إلى خارج السودان. فضلاً عن أن الولايات المتحدة في إطار محاولاتها إحكام الخناق على الأنظمة المساندة لعمليات العنف، فإنه ليس من المتوقع أن تحسن من علاقتها مع النظام السوداني، بل ستستمر في حالة توتر، وأن المسألة يمكن أن ترتبط شأنها شأن إيران في ضوء منظومة المصالح الأمريكية الثابتة أو المتغيرة حسب الظروف ودوام الحال أو تغيره.

٥. قضايا التعاون الإقليمي والاقتصادي

من المؤكد أن الولايات المتحدة في عهد كليتون ستساند وتدعم هذا التعاون بكل ثقلها، بوصفه أحد الآليات لترسيخ عملية السلام في المنطقة حاضراً ومستقبلاً. وأن هذا التعاون قد يرتبط بقضايا الأمن والسلام، ولذلك فإن الإنجاز على مسار السلام قد يسهم في دعم هذا المحور. ولذلك فهما مرتبطان، وربما تمارس السياسة الأمريكية في الفترة الثانية لـ «كليتون» ضغوطها على إسرائيل وبعض الأطراف الشاردة من هذه الزاوية.

وختاماً

فإن المتوقع (إجمالاً) أن تشهد الفترة الثانية لعهد كليتون، في مجال السياسة الخارجية، حرية حركة أكبر ستعكس بالتالي على المزيد من المبادرات، والتي ستسهم بالإيجابية، وسيظهر ذلك بشكل فعّال في المنطقة العربية لما تتسم به من الحيوية والديناميكية. ولذا فإنني أميل إلى أن السياسة الأمريكية ستشهد بعضاً من التغيير تجاه المنطقة العربية، والمسألة رهن بالمزيد من التغيير في حالة أن يشعر العرب أن إرادتهم قائمة وأن لهم فعالية في التأثير على القرار الأمريكي إزاء المنطقة.

المبحث الرابع

اتجاهات إدارة «بوش الابن»

إزاء قضايا السلام والشرق الأوسط (*)

تعدّ منطقة «الشرق الأوسط» وهى الحزام الجغرافى الأوسع الذى يضم فى داخله «المنطقة العربية»، وبالتالي الصراع العربى الإسرائيلى الذى يمثل منطقة «التماس» بين الدائرتين العربية، والشرق أوسطية، من المناطق الحيوية لدى أى إدارة أمريكية سواء أكانت «ديمقراطية» كما كان سائداً فى عهد كليتون على مدار ثمانية أعوام، أو كانت «جمهورية» كما سيصبح الأمر مع الرئيس الجديد «بوش الابن». ولا نبالغ إذا قلنا إن الأمن القومى الأمريكى بمعناه الواسع يتجاوز الحدود الجغرافية ليقفز إلى «الشرق الأوسط» الذى يعدّ بما يمتلكه من موارد حيائية فى مقدمتها «البتروى العربى» على وجه الخصوص، جزءاً لا يتجزأ من الركائز الرئيسية لهذا الأمن. ومن ثم فإن «الاستقرار» على أى نحو، فى هذه المنطقة يأتى كهدف استراتيجى حيوى للإدارة الأمريكية الحاكمة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية «السيواستراتيجية» للشرق الأوسط لدى الإدراك الأمريكى، فإنه بكل أسف ليس ورقة انتخابية تهتم الناخب الأمريكى من ناحية، ومن ثم فهى ليست واردة ضمن البرامج الانتخابية للمتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أفصحت المناظرات الثلاث بين المرشحين «آل جور، بوش»، عن غياب تام للشرق الأوسط فى سياق تعليقاتهما، ولكن أشير إلى دعم إسرائيل وضمّان أمنها، كما أشير إلى العراق وإيران بوصفهما دولتين معاديتين للدولة الأمريكية.

(*) نشرت بمجلة «أوراق الشرق الأوسط» الصادرة عن المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة،

عدد ٢٦ يناير ٢٠٠١ م.

واختلف المرشحان حول سبل التعامل معهما بما يتفق والمصلحة الأمريكية واستقرار هذه المنطقة لأهميتها الحيوية للولايات المتحدة كما سبقت الإشارة . وقد أكدت البرامج المنشورة عن كل من المرشحين (جور، بوش)، ما أشارا إليه في مناظراتهما .

ويتساءل كثيرون عن «محدودية» إن لم يكن «انعدام» وجود «الشرق الأوسط» وقضاياها، ضمن المنافسة الانتخابية . والواقع يشير إلى أن الناخب الأمريكي عموماً لا يهتم كثيراً خلال الحملة الانتخابية بقضايا السياسة الخارجية برغم أن القرارات الخارجية لها عمق وتأثير بالغ الأهمية على السياسات الداخلية لدولته، بوصفها على الأقل دولة كبرى، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية لمثل هذه القرارات والتي يشارك في تحملها المواطن الأمريكي . إلا أنه على الجانب الآخر، فإننا نرى أن جماعات الضغط العربية والإسلامية ليست على «المستوى الندي» لجماعات الضغط اليهودية والصهيونية داخل الولايات المتحدة، مما يجعل «الشرق الأوسط» قرين إسرائيل أكثر من أى طرف آخر حتى ولو كان «العرب» منتج البترول هم وقود حياة الأمريكيين، فالوزن المحدود للطرف المنافس لإسرائيل، والتكلفة المحدودة لهذا الوزن على صانع القرار الأمريكي، يجعل الإدارة الأمريكية أقل اهتماماً، مع انحسار هذا الاهتمام وتركيزه على الطرف الأقوى والأكثر وزناً والذي ينبع تأثيره في مجريات الأمور الداخلية للولايات المتحدة .

* وعلى الرغم من محدودية «الاهتمام الانتخابي» بالشرق الأوسط، فإن الإدارة الأمريكية - أياً كانت - لا تجدد مفراً من الاهتمام الفعلى والواقعى لهذا الكيان الحيوى . ولكن درجة الاهتمام تتوقف على عوامل كثيرة مما يجعلها ضمن الأولويات من عدمه .

* وبعد معركة عنيفة اتسمت بالتكافؤ والشراسة والسجال القانونى الطويل بين الديمقراطيين والجمهوريين، استطاع «بوش الابن» الجمهورى أن ينتزع مقعد الرئاسة بفارق ضئيل - (٤) مقاعد من المجمع الانتخابى فقط، برغم أن منافسه «آل جور» حصل على غالبية أصوات الناخبين بزيادة نحو مليون ونصف صوت عن بوش الابن . وهى ظاهرة قلما تحدث فى تاريخ المنافسات الانتخابية على مقعد الرئاسة . وبانتصار «بوش الابن»، يثور التساؤل: ماذا فى جعبته نحو «الشرق الأوسط»؟ وما التوقعات المرتقبة لهذه الإدارة الأمريكية الجديدة؟

* لا شك في أن الاجابة عن هذا التساؤل تواجه صعوبات كبيرة، ولكن التحليل السياسي من واقع الحملة الانتخابية وما ظهر فيها من تصريحات، وتحالفات، ومن واقع تشكيل فريق العمل في الإدارة الأمريكية الجديدة، فضلاً عن ظروف موضوعية معينة، قد يقود إلى إمكانية التوصل إلى رؤية ما يمكن أن يكون في الأفق.

ويمكن تناول هذه العوامل بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولاً. مقدمات الحملة الانتخابية (المرحلة التمهيدية)

من الثابت في الإدراك الأمريكي بغض النظر عن التوجه الحزبي سواء في الحكم أم في المعارضة والانتظار للانتخابات التالية، أن إسرائيل دولة مصونة وتحت الرعاية الأمريكية المطلقة، وأن أمنها مسئولية كبرى والتزام كامل من الإدارة الأمريكية الحاكمة. وقد يحدث في الواقع العملي اختلافات في التكتيك والتفاصيل، بما يضمن تحقيق هذا الهدف ومساندته. وقد «تشاغب» إسرائيل من أجل المزيد من الضمانات والحماية لأنها وتخفي وراء ذلك سياستها التوسعية وعدوانيتها الدائمة، إلا أن الإدارة الأمريكية قد تتدخل للحد من تلك المخاوف بالإغداق عليها بمزيد من الدعم المالي والعسكري والاتفاقيات الاستراتيجية طويلة الأمد وقصيرة الأمد وغيرها!!، في ذات الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الأمريكية لاستيعاب أي غضب عربي، والهدف هو «الاحتواء وضبط سلوك الأطراف كافة»، تحقيقاً للهدف الأمريكي الثابت أيضاً وهو «الاستقرار» في هذه المنطقة. ♦

ومن ثم فإن المتابعة للحملة الانتخابية والتنافس بين آل جور الديمقراطي، وبوش الابن الجمهوري، لم تخرج عن مثل هذه الالتزامات. ومع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في أثناء الحملة الانتخابية طالب المرشحان معاً بضرورة وقف «العنف الفلسطيني»، والإعلان عن ضمان أمن إسرائيل^(١). فضلاً عن أن ما ورد في المناظرات الثلاث بين المرشحين حيث لم تتم الإشارة إلى إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي، يأتي تأكيداً على أن المسألة ليست محل خلاف بينهما، وإلا لكانت هناك أسئلة في هذه المناظرات، حول هذا الأمر.

(١) جريدة الحياة، ١٥/١٠/٢٠٠٠م.

وقد استراح «اللوبي الصهيوني» داخل الولايات المتحدة، لاختيار «آل جور»، نائبي يهودى هو «ليبرمان» كنائب له فى الانتخابات الأخيرة. فى الوقت الذى استطاعوا فيه «تأميم» أو «احتواء» المرشح الجمهورى «بوش» حيث ضمنوا عدم إظهار أى موقف عدوانى ضد إسرائيل، وهو ما نجح «بوش» فيه لعدم استعداد هذا اللوبى ضده (١).

* على الجانب الآخر، فإن «بوش» حاول تجاوز هذا الحصار الصهيونى، نظراً لتوقعه أن عدد الذين سيصوتون لصالحه لن يتجاوز ١٨٪ على غرار ما حدث له مع والده «جورج بوش» عند انتخابه رئيساً للمرة الثانية فى عام ١٩٩٢م (٢)، فضلاً عن ذلك إدراكه لحجم الدعم الأمريكى لإسرائيل خلال فترة حكم «كلينتون»، وهو ما يجعل اليهود فى الولايات المتحدة (٦ ملايين) ويتنسق إسرائيلى، يقومون بالتصويت لصالح «آل جور» ونائبه اليهودى «ليبرمان» بوصفهما أكثر ضماناً لمستقبل أفضل لإسرائيل، مقارنة ببوش الابن، الذى يأتى فى جلباب «أبيه» الذى سبق له ممارسة ضغوط على إسرائيل عام ١٩٩١م بسبب المستوطنات والتردد فى عملية السلام. وكان الرئيس بوش هو الرئيس الأمريكى الذى استطاع أن يقول «لا» لإسرائيل، على حد وصف بعض التحليلات الاستراتيجية آنذاك (٣).

ولتجاوز هذا الحصار الصهيونى اتجه «بوش» إلى التحالفات السياسية مع الأقليات الأخرى بما يضمن تصويت أكبر نسبة منها لصالحه لانتزاع الرئاسة من الحزب الديمقراطى. ومن أهم هذه الأقليات، الأقلية العربية والإسلامية التى يبلغ حجمها أكثر من (٦) ملايين مواطن أمريكى عربى. واستطاع أن ينجح فى اجتذاب هذه الأقلية، لدرجة أن كلمة الافتتاح فى المؤتمر القومى للحزب الجمهورى الذى انعقد فى يوليو ٢٠٠٠، كانت كلمة الأقلية الإسلامية وزعيمها ذات أصول عربية. بالإضافة إلى أن ترشيح «رالف نادر» وهو من الزعامات العربية، للرئاسة الأمريكية بزعامته لحزب الخضر، كان خصماً من رصيد الديمقراطية الذين كانوا يكسبون تأييد الأقليات عموماً. وهذا يعنى أن ترشيح «نادر» كان لصالح «بوش». وما عزز من وضع «اللوبي العربى»

(١) جريدة الحياة اللندنية، ٣١/١٠/٢٠٠٠م، نقلا عن تحليل للوكالة الفرنسية.

(٢) الأهرام، ٣١/١٠/٢٠٠٠م.

(3) Strategic Survey 1991 - 1992, London, 1992, pp. 35 - 38.

أن عدد الناخبين الأمريكيين من أصول عربية في جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، بلغ نحو ١,٥ مليون مواطن. وفي الوقت الذي كان هؤلاء يصوتون شأنهم شأن كل الأقليات للحزب الديمقراطي، فإنهم هذه المرة (عام ٢٠٠٠)، اتجهوا لتأييد «بوش» علانية بسبب اختيار «آل جور» لـنائب يهودي (ليبرلمان)، وبسبب موقفه الراض لقانون الأدلة السرية الذي يدعمه آل جور^(١). وهكذا تحول «الأمريكيون العرب» إلى قوة انتخابية مؤثرة على الساحة السياسية الأمريكية. وهو ما سيؤخذ في الحسبان فقط خلال حكم إدارة «بوش» بلا شك.

ثانياً. اتجاهات فريق الإدارة الأمريكية الجديد تحت رئاسة «بوش»، (المرحلة الانتقالية)

لا شك في أن أحد أهم المؤشرات الأساسية لتحليل توجهات الإدارة الجديدة، هو تكوين فريق الإدارة الأمريكية المعاون للرئيس المنتخب. حيث يكشف هذا الفريق عن التوجهات المتوقعة في المستقبل استناداً إلى مرحلة الحملة الانتخابية قبل الفوز، وتأكيداً لطبيعة التحالفات والسياسات التي تم إعدادها مقدماً سعياً للفوز، وبداية للعمل. والملاحظ أنه بانتهاء تشكيل الرئيس المنتخب «بوش» لفريق إدارته الجديد خلال تلك المرحلة الانتقالية بين إعلان فوزه، وبين توليه الرئاسة الرسمية في ٢٠ يناير ٢٠٠١م، يمكن استخلاص نتيجة مهمة. وهذه النتيجة هي أن فريق إدارة «بوش» لم يتضمن شخصاً واحداً من أصول يهودية، على عكس ما كان سائداً في إدارة كليتون خلال ثمانية أعوام. في الوقت ذاته فإن هذا الفريق ضم وزيراً من أصول عربية لبنانية (سبنسر أبراهام-٤٨ عاماً)، لتولى وزارة الطاقة^(٢). وهو حدث مفاجئ للوي الصهيوني، فضلاً عن أن فريق العمل الجديد لـ«بوش»، مكون من شخصيات غير معروفة بتأييدها المطلق لإسرائيل، أو أن لها مواقف معينة سابقة تجاهها، مما يبنى بلا شك عن مخاوف لإسرائيل، واللوي الصهيوني في الولايات المتحدة، وتوجسات لا حصر لها إزاء سلوك الإدارة الجديدة تجاه إسرائيل.

(١) الأهرام، ٧/١١/٢٠٠٠م.

(٢) جريدة الحياة، ٤ يناير ٢٠٠١م.

كما يشير تكوين فريق الإدارة الجديدة عن اهتمامات الرئيس الأمريكي «بوش»، حيث أتى بعدد من هؤلاء من أصول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأصول إسبانية، وأصول آسيوية، وهو ما ينبئ عن تقديره للأقليات بصفة عامة حتى يضمن ولاءها في الانتخابات القادمة من ناحية، ولكي يتمكن من استثمار هؤلاء عند مواجهة اللوبي الصهيوني إذا لزم الأمر، من ناحية أخرى. فضلاً عن أن سياساته القادمة ستتجه نحو الاهتمام بأمريكا اللاتينية وأفريقيا واليابان والمنطقة العربية وبخاصة منطقة الخليج وبترولها. ويشير الواقع المصاحب للحملة الانتخابية وحتى الآن، إلى أن ترشيح «أل جور»، لنائب يهودي له، مما أثار تعاطف الأقليات اليهودية واللوبي الصهيوني مع آل جور ونائبه اليهودي، في مواجهة بوش. فضلاً عن أزمة الانتخابات التي استمرت (٣٦) يوماً والتي تم التشكيك في إجراءات التصويت لصالح بوش، كان وراءها اللوبي الصهيوني سعياً نحو ضمان فوز «أل جور» ونائبه اليهودي لأول مرة في التاريخ الأمريكي، وضمناً لعدم فوز بوش لعدم الوثوق فيه بعد تأييدهم العلني لـ «أل جور»، وفي ضوء الخبرة التاريخية السابقة عن والده بوش (١٩٨٨ - ١٩٩٢م)، التي أشرنا إليها من قبل.

وحتى هذه اللحظة لم يفصح فريق الإدارة الجديدة عن اهتمامات قادمة بأحداث الشرق الأوسط باستثناء العراق وإيران كما ورد على لسان «كولن پاول» وزير الخارجية الجديد^(١).

ثالثاً- الظروف الموضوعية المصاحبة لتولى الإدارة الجديدة

يتركز تأثير الظروف الموضوعية على الإدارة الجديدة، من حيث أولوية الأجنحة أو جدول الأعمال المحدد لهذه الإدارة. فقد تؤدي بعض الظروف دوراً في إعادة صياغة هذه الأجنحة بإعطاء بعض الموضوعات أولوية غير مسبقة. والملاحظ أن هناك ثلاثة ظروف موضوعية تفرض على الإدارة الأمريكية الجديدة ألا تتجاهلها عند التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، بل إن معطيات هذه الظروف قد تفرض أولوية معينة لا تستطيع معها الإدارة الجديدة تفاديها. وهذه الظروف هي:

(١) واشنطن بوست الأمريكية في ٣١/١٢/٢٠٠٠م، نقلاً عن الأهرام.

١- استمرار «الانتفاضة الفلسطينية» في الأراضي العربية المحتلة، بما يعنى استمرار العنف على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مع تزايد النداءات المتكررة لسرعة التدخل الأمريكى لحسم عملية السلام، أو إعطاء شركاء آخرين دوراً مؤثراً بموافقة أمريكية صريحة، وبخاصة الطرف الأوروبى .

٢- إصرار الإدارة الأمريكية الحالية بزعامه كليتون، على محاولة التوصل إلى وجود اتفاق الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على إطار مبادئ للاتفاق النهائى بينهما . وبغض النظر عن إمكانية تحقيق ذلك من عدمه، فإن الفائدة من وراء هذا الإصرار قد تنعكس على إعطاء الإدارة الأمريكية أولوية لعملية السلام، تجنباً لضغوط ديمقراطية فى الداخل، وضغوط يهودية محتملة .

٣- الانتخابات الإسرائيلية المحدد لها الأسبوع الأول من فبراير القادم، تستلزم متابعة جادة واهتماماً واضحاً من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة، لمحاولة التأثير على هذه الانتخابات لكى يأتى رئيس وزراء لإسرائيل أكثر قدرة وتعاوناً بما يخدم تحقيق السلام والاستقرار .

* وفى ظل هذه المعطيات الواقعية، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تتمكن من تأجيل التعامل مع القضية المزمنة فى الشرق الأوسط وهى الصراع العربى الإسرائيلى .

* * *

* وعلى أى حال فإنه من الواضح فى ظل التحليل السابق، من حيث التحالف الجمهورى خلال فترة الانتخابات مع الأقلية العربية والإسلامية، والعداء اليهودى العلنى لـ «بوش»، وتأييد اللوى الصهيونى لآل جور ونائبه فضلاً عن إثارتهم لأزمة الانتخابات فيما بعد النجاح الأول لـ «بوش»، ومن حيث ما كشفت عنه الإدارة الأمريكية عند تكوينها لفريق العمل الجديد والذى لم يضم أى شخص يهودى - كما كان حادثاً فى الإدارة الديمقراطية - ولم يضم أى شخص ذى اهتمام سابق بإسرائيل أو تأييدها، فضلاً عن تعيين «بوش» لوزير من أصول عربية لأول مرة . وفى ظل الظروف الموضوعية التى أشرنا إليها، يمكن القول بأن المسرح مهياً لدى الإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع القضايا العربية وقضايا الشرق أوسطية عموماً، بدرجة من التعاطف مع الموقف العربى . وأن اهتماماً واضحاً وملمساً يمكن أن تقوم به الإدارة الأمريكية

الجديدة . ولكن كما نعلم فى السياسة ، فإنه لا يمكن لهذه الإدارة الجديدة أن تهتم دون أن يكون الطرف الأصيل مهتمًا وضاعطًا . فلو اكتفى العرب بهذا التعاطف الأمريكى القادم دون فعل عربى مؤثر وقوى ، فإن هذا التعاطف سيذهب ويختفى .

بل إن اللوبى الصهيونى يجيد فن التعامل مع هذه المواقف ويمكنه استثمارها ضد الإدارة الأمريكية الجديدة بإرهابها سعيًا نحو تطويعها للحساب الصهيونى باستمرار .

فاستمرار الانتفاضة الفلسطينية ودعمها بكافة السبل ، والتهديد بإمكانية اتخاذ خطوات فعلية فى هذا الإطار سيعطى للإدارة الأمريكية الجديدة المبررات القوية لتجسيد تعاطفها مع القضايا العربية إلى واقع حى فى ممارسة ضغوط أمريكية فعلية على إسرائيل فى الاتجاه نحو سلام عادل ودائم ، وحل المسألة العراقية وغيرها ، وهو ما يمكن أن يخلق استقراراً دائماً فى المنطقة يتفق ومقتضيات الأمن القومى الأمريكى .

قائمة بمؤلفات الكاتب - طبقا لسنة النشر

- ١ - السياسة الخارجية لمصر ٧٠-١٩٨١م، مدبولي للنشر، ١٩٨٧م.
- ٢ - توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربى يونيه ١٩٦٧م، وأكتوبر ١٩٧٣م، مدبولي للنشر، ١٩٨٩م.
- ٣ - أزمة البحث العلمى فى مصر والعالم الثالث، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.
- ٤ - من يحكم مصر؟ دراسة فى عملية صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث، الطوبجى للطباعة والنشر، ١٩٩٤م.
- ٥ - النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغير، المحروسة للنشر، ١٩٩٦م.
- ٦ - العمل العربى الوجدوى وصراع البقاء فى نهاية القرن العشرين، المحروسة للنشر، ١٩٩٧م.
- ٧ - أمن الخليج : محددات وأنماط تأثير العامل الدولى، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ورأس الخيمة بالإمارات، ١٩٩٨م.
- ٨ - تحديات الجمهورية الثالثة : الحوار والتغير، المحروسة للنشر، ١٩٩٩م.
- ٩ - تحديات الممارسة الديمقراطية : القيود والآفاق، المحروسة للنشر، ٢٠٠٠م.
- ١٠ - ميلاد نظام عالمى جديد (مترجم)، الدار الأكاديمية للنشر، ٢٠٠٠م.
- ١١ - النظام الدولى بين الاستمرارية والتغيير: دراسة فى مشكلات معاصرة، (طبعة مطورة)، المحروسة للنشر، ٢٠٠١م.
- ١٢ - أزمت النظام العربى وآليات المواجهة، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- ١٣ - ديناميكىة السياسة الخارجية والدور المصرى فى ظل التحولات الجديدة، المحروسة للنشر، ٢٠٠٥م.
- ١٤ - الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسى، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

١٥ - ثقافة المقاومة والتحرير فى إدارة الصراع العربى الصهيونى ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٥ م .

قائمة بالكتب المؤلفة بالاشتراك مع آخرين:

- ١ - المؤتمر الدولى التاسع للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- ٢ - النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغيير ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- ٣ - أبحاث المؤتمر السنوى باتحاد المحامين العرب ، مركز البحوث والدراسات القانونية ، دمشق ، ١٩٨٩ م .
- ٤ - زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٠ م .
- ٥ - سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- ٦ - البحث الإمبريقى فى الدراسات السياسية ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ م .
- ٧ - حتى لا تنشب حرب عربية / عربية أخرى ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- ٨ - انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ م : دراسة تحليلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢ م .
- ٩ - النظام العالمى الجديد ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ م .
- ١٠ - الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط ، مركز البحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م .
- ١١ - تحليل الانتخابات المحلية / ١٩٩٧ م ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ م .
- ١٢ - الحركات الإسلامية فى آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ م .
- ١٣ - العرب ونظام عالمى جديد ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ومركز دراسات الدول النامية ، بجامعة القاهرة ، ١٩٩٨ م .
- ١٤ - القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ م .

- ١٥ - اتجاهات حديثة فى علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩ م.
- ١٦ - العلاقات المصرية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ م.
- ١٧ - مستقبل مدينة بورسعيد فى ظل المتغيرات الدولية، إعداد وتحرير د. جمال زهران، جامعة قناة السويس ومحافظة بورسعيد، أعمال المؤتمر العلمى الثانى، ٢٠٠٠ م.
- 18- Civilization and Modernization In the Middle East, Korea Foundation And Hankul university of Foreign Studies, 2002.
- ١٩ - الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (أعمال الملتقى الدولى الأول للكلية)، ٢٠٠٤ م.
- ٢٠ - السياسة الخارجية لليابان، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ م.

obeyikan.com

المؤلف فى سطور

دكتور جمال على زهران

- أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية التجارة ببورسعيد - جامعة قناة السويس .
- وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث .
- وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع . . ومدير مركز البحوث والدراسات المستقبلية بالكلية .
- أستاذ زائر بجامعة جورج ماسون وميريلاند وچون هوبكنز - واشنطن عامى ١٩٩٦ ، و١٩٩٩ م .
- عضو اللجنة التنفيذية العليا للجمعية العربية للعلوم السياسية للمرة الثانية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ م) .
- عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بواشنطن منذ عام ١٩٩٦ م .
- عضو الجمعية الدولية لدراسات المستقبل بواشنطن منذ عام ١٩٩٦ م .
- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع - القاهرة .
- عضو اتحاد كتاب مصر - القاهرة .
- عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية - القاهرة .
- أمين عام شعبة العلوم السياسية بنقابة التجاريين - بالقاهرة .
- رئيس منتدى القليوبية الثقافى والاجتماعى المشهر عام ٢٠٠٤ م .
- دكتوراه العلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٨ م .
- ماجستير العلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٣ م .
- بكالوريوس العلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ م .
- للمؤلف (١٣) كتابا فى الفترة من ١٩٨٧ - ٢٠٠٤ م .
- شارك المؤلف فى (٢٠) كتاباً بالاشتراك مع آخرين (٨٨ - ٢٠٠٤ م) .

- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٩٥م، عن كتاب «من يحكم مصر؟ دراسة فى عملية صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث».
- حاصل على وسام الامتياز كمعلم مثالى على مستوى الجامعات المصرية فى عيد المعلم (ديسمبر ٢٠٠٤م) الذى تنظمه نقابة المهن التعليمية.
- حاصل على جائزة مؤسسة الأهرام (نادى الكتاب) لعام ٢٠٠٣م، عن كتاب: «أزمات النظام العربى وآليات المواجهة»، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- شارك فى العديد من المؤتمرات العلمية: الدولية والعربية.
- أستاذ زائر بأكاديمية ناصر العسكرية.
- خبير ومحاضر لدى العديد من مراكز البحث فى مصر والوطن العربى.
- كاتب سياسى دائم بجريدة الأهرام وجرائد أخرى فى مصر والوطن العربى.
- تحت الطبع (٥) كتب جديدة.

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٩١٣٩

الترقيم الدولي I.S.B.N - 977-09-1272-7